## الحمدان: «صيفنا أحلى» مع إدارة التنمية الأسرية

6

### إجمالي مرتباتهم 4 ملايين دينار سنويا من دون علاوة الأولاد

# العبدالله: 54 موظفا في الدولة بدرجة وزير

ربيع سكر

أكد وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء وزير الاعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله أن عدد شاغلي ( درجة وزير ) والمعينين ( بدرجة وزير ) يبلغ عددهم 54 موظفا في الدولة لافتا الى أن إجمالي المرتب لشاغل ( درجة وزير) هو 6 آلاف دينار شهريا من دون علاوة الاولاد.

وقال العبدالله في رده على سؤال برلماني للنائب الدكتور عبدالكريم الكندري وحصلت عليه «الوسط»: إن القانون الخاص بمرتبات الوزراء قد حدد ( درجة وزير ) ومن ثم فلا يوجد ما يمنع من التعيين على هذه الدرجة للموظفين العموميين.

وعن التكلفة المالية لكل شاغلي درجة وزير، أوضح العبدالله أن قرار مجلس الخدمة المدنية باجتماعه رقم 20 لسنة 2014 المنعقد في 12 أغسطس 2014 نص على أن يكون إجمالي المرتب الشامل لشاغل ( درجة وزير) هو 6000 دينار ( 6 آلاف دينار شهريا ) من دون علاوة الاولاد.

وكان النائب عبدالكريم عبد الله الكندري قد وجه سؤالا الى وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ووزير الاعلام بالوكالة الشيخ محمد العبدالله عن الأساس القانوني لاستحداث المسمى الوظيفي (درجة وزير) وكم يبلغ عدد شاغري هذه الدرجة في المناصب الحكومية وكذلك المستشارين سواء بدواوين الدولة والوزارات والهيئات الحكومية والجهات التابعة لها.

الشيخ محمد العبدالله

د. عبدالكريم الكندري

### يشغل منصب رئيس لجنة البدون ومقرر لجنة الداخلية والدفاع وعضو لجنة المرافق

# 9 أسئلة و17 اقتراحا بقانون.. حصاد النائب ناصر الدوسري في دور الانعقاد الأول

ناصر الدوسري

قدم النائب ناصر الدوسري خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر 9 أسئلة و17 اقتراحا بقانون و21 اقتراحا برغبة، وشارك في تقديم طلبات مناقشة تتعلق بقضايا الإيداعات المليونية وحلب والإسكان.

ويشغل النائب ناصر الدوسري منصب رئيس لجنة المقيمين بصورة غير قانونية وهو مقرر لجنة الداخلية والدفاع، وعضو لجنة المرافق العامة.

وتبلغ المقترحات بقوانين التي تقدم بها النائب ناصر الدوسري 17 اقتراحا منها 5 اقتراحات منفردة و12 اقتراحا شارك فيها نوابا أخرين.

وتعلقت أبرز المقترحات بما يلي:

إنشاء محفظة استثمارية لدعم وتشجيع الطلبة الدارسين على نفقتهم الخاصة. إنشاء صندوق طالب العلم. تعديل بعض أحكام القانون رقم 53 لسنة 2001 في شأن الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية (التعيين في الإدارة العامة للتحقيقات) في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم 20 لسنة 2016 في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء.

منح العسكريين المتقاعدين من ضباط الصف والأفراد معاشات استثنائية ومكافآت استحقاق. بشأن العفو الشامل عن بعض الجرائم (جرائم وقعت خلال الفترة من تاريخ 16/11/2011 ولغاية تاريخ 8 سبتمبر 2016)

نقل مهام واختصاصات الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية لوزارة الداخلية (إلغاء العمل بالمرسومين 467 و468 لسنة 2010)

تعديل بعض أحكام المرسوم الأميري رقم 15 سنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية ( لا يجوز سحب الجنسية الكويتية إلا بحكم قضائي)

إضافة فقرة جديدة إلى المادة (6) من القانون رقم (28) لسنة 2011 بشأن منح أعضاء الهيئة التعليمية الكويتيين بوزارة التربية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدلات ومكافآت (تسري على بعض الفئات في المناطق التعليمية) تعديل بعض أحكام القانون رقم 17 لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية (لا يجوز بأي حال أن يبقى المقبوض عليه محجوزا مدة تزيد على ثمان وأربعين ساعة دون أمر كتابي من المحقق)

إضافة فقرة جديدة إلى المادة (28) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية (يقوم بنك الائتمان الكويتي بصرف قرض إسكاني للتوسعة أو الترميم لمستحقي الرعاية السكنية)

تعديل البند (1) من المادة (26) من القانون رقم (98) لسنة 2013 في شأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (يكون التمويل برسم تكلفة لا يرتبط بقيمة التمويل)

تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية سنة 2017 بألفي شخص من حملة إحصاء 1965 وفئة غير محددي الجنسية وأبناء الكويتيات. الأحكام الخاصة بالبعثات. تعديل بعض أحكام القانون رقم (114) لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين (المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وأبنائهم وزوجاتهم من غير العاملين) إضافة فقرة جديدة إلى المادة (29 مكررا) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية (تسري أحكام هذه المادة على من قام ببيع مسكنه خلال السنة التالية لنفاذ أحكام هذه المادة) تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية (يلغى كل من المرسوم بقانون رقم 134/2014 117/2013 والقانون رقم 25/2015 والقانون رقم 5/2007 والقانون رقم 34/2016 ويعمل بأحكام المرسوم رقم 42 لسنة 1978 ويعمل بأحكام المرسوم بقانون رقم 26/2012 والقانون رقم 5/2007.

الأسئلة: وجه النائب ناصر الدوسري 9 أسئلة إلى 5 وزراء منها 4 أسئلة لوزير التربية وزير التعليم العالي عن مقدار الصرف على بعض المشروعات الإنشائية في الوزارة وبعض الأنواع الخاصة بالمشاريع التطويرية الواردة ضمن مشاريع خطة التنمية. وتضمنت أسئلته لوزير التربية السؤال عن ملابسات الترشيح بوظيفة موجه فني أول لمادة الرياضيات وعدد الأماكن الشاغرة لوظيفة موجه فني أول لمادة الرياضيات وشروط اختيار أعضاء لجان المقابلات الإشرافية وآلية توثيق لجان المقابلات واختيار الموجهين للعمل في لجان تأليف الكتب والدورات. وقدم الدوسري سؤالين إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب عن المصانع الجديدة في الشعيبة الصناعية وعدد المستشارين المعينين الكويتيين والوافدين في وزارة التجارة والصناعة والهيئات التابعة لها. ووجه سؤالا واحدا إلى وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية عن السند القانوني لإعطاء الهيئة العامة للقوى العاملة سلطة تقديرية للتدخل في العمل النقابي وقرارات الجمعيات العمومية للنقابات. وسأل وزير الدولة لشؤون الإسكان وزير الدولة لشؤون الخدمات عن المقاول الذي تعاقدت معه المؤسسة العامة للرعاية السكنية لبناء الوحدات السكنية في مدينة صباح الأحمد.

ووجه سؤالا لوزير الصحة عن إعادة فتح مستوصف منطقة المنقف وإذا ما تم طرح إعادة تأهيل المستوصف في مناقصة.

إحصائية بأعمال النائب الدوسري البرلمانية

### دور الانعقاد المقبل سيغلب عليه الرقابة أكثر من التشريع

# عاشور: ضعف الحكومة سيجعلها إمام خيارين أما التعديل الوزاري أو الاستقالة

أكد النائب صالح عاشور ان موقف الحكومة سيكون صعبا في دور الانعقاد المقبل اذا لم يضع بعض الوزراء بصمات لهم عبر الإنجاز والتسارع في تنفيذ خطة التنمية والخدمات وتحقيق العدالة في التعامل مع الموظفين.

واضاف عاشور : هناك شكاوى وتظلمات كثيرة من قبل بعض الموظفين على عدد من الوزراء سواء في الترقيات او الأمور الإدارية او سوء المعاملة لذلك يجب ان يكون الوزير منصفا وعادلا والا عليه ان يتحمل مسؤولية ذلك.

واضاف عاشور : ان دور الانعقاد المقبل سيغلب عليه الجانب الرقابي اكثر من التشريعي ولذلك يجب ان تكون الحكومة القادمة جريئة وقوية وتكون ندا للسلطة التشريعية والا فإنها امام خيارين اما التعديل الوزاري او الاستقالة.

صالح عاشور

### ثمنوا مبادرة «إنجاز» لتسويق المشاريع الشبابية

# مطالبات نيابية للحكومة بتقديم تسهيلات تدعم الأعمال الحرة

عدد من النواب بمبادرة وزير الأوقاف ووزير الدولة لشؤون البلدية محمد الجبري عبر مشروع (إنجاز) لتسويق أنشطة الشباب من خلال تخصيص معارض لهم في منطقة الري لترويج الحرف اليدوية والتراثية بأيد كويتية شابة منً خلال أكشاك تعرض فيها منتجاتهم الحرفية.

أحمد الفضل

وثمن النائب طلال الجلال مبادرة الوزير الجبري بطرح مشروع (إنجاز) لتسويق أنشطة الشباب في إطار خطة الدولة لدعم المشاريع الحرة.

خالد الشطي

وأكد الجلال أن مبادرة البلدية بتوفير مركز لتسويق منتجات الشباب هي ترجمة حقيقية لتوجه السلطتين التنفيذية والتشريعية بشأن دعم المشاريع الشبابية وتعد حافزا لخدمة أفكار الشباب وأنشطتهم وتجعلهم يتجهون للأعمال الحرة بدلا من القطاع العام.

ودعا الجلال الجهات الحكومية الأخرى أن تحذو حذو البلدية في طرح مثل هذه المبادرات الرائدة وتقدم كل التسهيلات أمام الشباب لخلق فرص عمل والمساهمة في حل قضية البطالة حلًا جادًا وحقيقيًا.

بدوره أشار النائب أحمد الفضل الى أن ما قامت به البلدية ومبادرتها بإنشاء مشروع معارض (إنجاز) والذي يمكن الشباب من بدء حياتهم التجارية وصقل مواهبهم عمليًا هي خطوة بالاتجاه السليم تعيد بها البلدية دورها الحيوي والريادي الذي أبدعت فيه عند قيام الدولة الحديثة.

وطالب الفضل بمضاعفة عدد هذه المشاريع ليكون لكل محافظة نصيب منها، كما طالب بمشروع مماثل في الواجهة البحرية تتوزع بموجبه الأكشاك الملونة على ممرات المشاة فتضفي منظرا حيويًا.

وقال الفضل إن هذا المشروع سيضيف بعدا حضاريًا إذا ما صاحبته بعض الموسيقى والإضاءة المتحركة، لتتحول الواجهات البحرية لكرنفالات والاستمتاع بإبداعات الشباب.

وطالب النائب خالد الشطي بتقديم كافه التسهيلات والخدمات لمشروع انجاز مشيرا إلى أنه سيستقطب الشباب الكويتي نحو القطاع الخاص والمشاريع التجارية.

وأضاف أن هذا المشروع هو خطوة في الاتجاه الصحيح لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للشباب الواعد بما يحقيق تنشيط الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.

وأعرب الشطي عن تمنياته في أن يستفيد جميع الكويتيين من هذا المشروع مشددا بالوقت ذاته الى ضرورة عدم وضع العراقيل امام مثل هذه المشاريع التي تخدم الشاب الكويتي.

وأكد النائب ماجد المطيري أهمية تشجيع الشباب على استثمار أفكارهم وطاقاتهم في العمل الحر بعيدا عن الوظائف الحكومية، مبينا ان المعارض تدفع في هذا الاتجاه وتسهم بتعزيز إيرادات مالية تعزز الاقتصاد الوطني.

وقال المطيري إن فكرة معارض (إنجاز) تتماشى وتلك الأهداف من خلال ترويج أفكار الشباب التجارية واصفا المشروع بالحيوي الذي يخدم أكبر شريحة في المجتمع وهي الشباب.

وأوضح أن هذا المشروع الحيوي يصب في صالح دعم الشباب وخلق فرص عمل لهم لتمكينهم من طرح وتسويق أفكارهم وأنشطتهم المختلفة ما يعود بالمنفعة العامة على البلد واقتصاده.

يذكر أن مشروع إنجاز عبارة عن سوق للشباب بمنطقة الري يحتوي على صالات لعرض الحرف اليدوية التراثية والمنتجات وخدمات المشاريع الصغيرة وأي خدمات أخرى تراها البلدية لدعم المشروع بالتنسيق مع كل وزارات الخدمات لتوفيرها.

مبنى مجلس الأمة